مجلة جامعة الملك سعود، م ١٠، الآداب (٢)، ص ص ٢٨٣ - ٣١٨ (١٤١٨هـ/١٩٩٨م).

مناظرة المسألة الزنبورية

محمد الباتل
أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب،
جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قُدم للنشر بتاريخ ٢/ ٣/ ١٤١٧هـ؛ وقُبل للنشر بتاريخ ٢٠/ ٧/ ١٤١٧هـ)

ملخص البحث. هذه المناظرة تعد أشهر المناظرات في النحو العربي، ومدارها «كنت أظن أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزُّنْبور فإذا هُوَ هِيَ» بضميرَيْ رفع بعد «إذا الفجائية» فحسب، أو يجوز أيضًا «فإذا هو إيّاها» بضمير رفع بعدها، يتلوه ضمير نصب. وقد لحق هذه المناظرة الكثير من التشويه والتعصبات. ومن هذا المنطلق تحاول هذه المقالة الوصول إلى الحقيقة مجردة، فتَبَيَّنَ بالأدلة أن «فإذا هو هي» هي اللغة الأفصح والأقيس، ولكن «فإذا هو إياها» ثابتة الورود عن العرب على الرغم من ضعفها وشذوذها. وإذا كان سيبويه قد أنكرها، فلأنها لم تبلغه على الراجح؛ لأنه ذكر في كتابه الكثير من «اللُّغيّات». وأن هذه المناظرة تصوّر ما قامت عليه المدرسة النحوية البصرية، ممثّلة هنا بسيبويه ومؤيديه، في الاقتصار ما أمكن، على الفصيح المقيس من كلام العرب، والتضحية «باللغيات الشاذّة» لإحاكم القاعدة. وما قامت عليه المدرسة الكوفية، ممثّلة هنا بالكسائي ومؤيديه، في التوسّع واستيعاب شواهد أكثر من هذه «اللغيات» ولو على حساب القاعدة. ونظرًا إلى أن كل جيل عربي كان أحوج من الجيل قبله إلى قواعد نحوية محدودة ومنضبطة، تساعده على تعلّم اللغة العربية، انتصر المذهب البصري، لسلامة منهجه، وما لحق بهذه المناظرة من المغالطات، هو من قبيل حماية القاعدة من الشواذ.

أولا : رواياتها المختلفة

سأل بعض الأدباء الأعلم المذكور «يعني يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري» عن المسألة الزنبورية . . . الجارية بين سيبويه والكسائي أو الفراء . . . فأجاب : أما المسألة الزنبورية المأثورة بين سيبويه والكسائي، أو بينه وبين الفراء، على حسب الاختلاف في ذلك، بحضرة الرشيد، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكي، فيما يُرْوَى. فقد اختلفت الرواة فيها، فمنهم من زعم أن الكسائي أو الفراء، قال لسيبويه : كيف تقول : «ظننت أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي - أو - إياها» فأجاب سيبويه بعد أن أطرق شيئًا : «فإذا هو إياها» في بعض الأقاويل. وزعم آخرون أنه قال : «فإذا هو هي»، ففيها من الاختلاف عنهم ما ترى.[1] هذا تلخيص من الأعلم الشنتمري للاختلاف في رواياتها، وللتأكد يحسن عرض بعض هذه الروايات :

١ - رواية علي بن سليمان الأخفش عن ثعلب عن سلمة عن الفراء : «قدم سيبويه على البرامكة، فتعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوما، فلما حضر تقدمت والأحمر فدخلنا . . . وحضر سيبويه، فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة، فأجاب فيها سيبويه، فقال له : أخطأت. ثم سأله عن ثانية، فأجاب. فقال له : أخطأت. ثم سأله عن ثالثة، فأجاب. فقال له : أخطأت. فقال له سيبويه : هذا سوء أدب! قال الفراء : فأقلبتُ عليه فقلتُ : إن في هذا الرجل حدّة وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال : هؤلاء أبوُنَ، ومررت بأبينَ. كيف تقول مثال ذلك من وَأَيْتُ وأوَيْتُ؟ فقدّر فأخطأ. فقلت : أعد النظر، فقدّر فأخطأ ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. فلما كثر ذلك عليه قال : لست أكلّمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره. قال فحضر الكسائي، فأقبل عليه سيبويه، فقال : تسألني أو أسألك؟ قال : لا، بل سلني أنت. فأقبل عليه الكسائي فقال : كيف تقول : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزُّنْبور فإذا هو هي، أو فإذا هو إيّاها؟ فقال سيبويه : فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. فقال له الكسائي : لحنت. ثم سأله عن مسائل من هذا النحو : خرجت فإذا عبدالله القائمُ، أو القائمَ؟ فقال سيبويه في ذلك كلّه

---

(١) أحمد بن محمد المقرّي، *نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب*، حققه محمد محيي الدين عبدالحميد، ط١ (القاهرة : مطبعة السعادة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م) ٥ : ٢١٩.

بالرفع دون النصب . فإذا بالرفع دون النصب . وقال له الكسائي : ليس هذا كلام العرب ، العرب ترفع ذلك كلّه وتنصبه . فدفع سيبويه قوله . فقال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بَلَدَيْكُما ، فمن ذا يَحْكُمُ بينكما؟ فقال الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوْب . ووفدت عليك من كل صُقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصْرَيْن ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ، فيحضرون ويُسألون . فقال يحيى وجعفَر [وكان جعفر حاضرًا] قد أنصفت . فأمر بإحضارهم ، فدخلوا ، وفيهم أبو فقعس ، وأبو زياد ، وأبو الجرّاح ، وأبو ثروان . فسُئلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه ، فتابعوا الكسائي ، وقالوا بقوله .(٢)

(٢) أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، *مجالس العلماء* ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، سلسلة التراث العربي ، ٩ (الكويت : دار التراث العربي ، ١٩٦٢م) ، ٨-١٠ ؛ *وأمالي* الزجاجي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط١ (القاهرة : المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٣٨٢هـ) ، ٢٤٠-٢٤١ ؛ وانظر الرواية عند أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، *طبقات النحويين واللغويين* ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة : دار المعارف ، د . ت .) ، ٧٠-٧١ ، وجعل مكان (حدّة) : جدّا ، ومكان (أبُونَ وأبيْنَ) : أيُّونَ وأيِّيْنَ ، وبدأ السند من ثعلب ؛ وأبي المحاسن المفضّل بن محمد بن مسعر التنوخي ، *تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم* ، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو (الرياض : المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م) ، ١٠١-١٠٤ ، عن الزجاجي ؛ وأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، *تاريخ بغداد* (بيروت : دار الكتاب العربي ، د . ت .) ، ١٢ : ١٠٤-١٠٥ ، ويختلف أول سنده حيث جاء هكذا : «أخبرنا هلال بن المحسن ، أخبرنا أحمد بن محمد بن الجرّاح الخرّاز ، حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار ، حدثنا أبو العباس - يعني ثعلبا - حدثنا سلمة بن عاصم ، حدثنا الفرّاء مالا أحصي ، قال . . . » ولكنه حدد سؤال الأحمر لسيبويه بمسألتين ، وقال : «كان الأحمر حافظا حادا . » وجعل الفراء حينما طلب من سيبويه الجمع على مثال : أبُونَ وأبِيْنَ جمع أبٍ ينشد قول الشاعر :

وَكَا نَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّعَمٍّ وَكُنْتَ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي ٱلأَخَيَنَا

ثم يقول الفرّاء : كيف تمثّل مثاله من «أوَيْب» هكذا . كما جاء مثال الزنبور هكذا : «كنت أظنّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزنبور ، فإذا أنا بالزنبور إيّاها بعينها» ؛ وأبي حيان محمد بن يوسف ، *تذكرة النحاة* ، تحقيق عفيف عبدالرحمن ، ط١ (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٦هـ/ =

٢ ـ رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوي المصري قال: «قال أحمد بن يحيى ثعلب، ومحمد بن يزيد المبرِّد: لما ورد سيبويه العراق شقّ أمرُهُ على الكسائي، فأتى جعفر بن يحيى، والفضل بن يحيى بن برمك، وقال: أنا وليّكما وصاحبكما، وهذا الرجل إنما قدم ليذهب محلّي. قالا: فاحتمل لنفسك، فإنا سنجمع بينكما، فجُمعَا عن البرامكة، وحضر سيبويه وحده، وحضر الكسائي ومعه الفراء والأحمر وغيرَهما من أصحابه، فسألوه: كيف تقول: «كنت أظن العقرب أشد لسعةً من الزنبور، فإذا هو هي» أو «فإذا هو إياها»؟ قال: أقول: «فإذا هو هي.» فأقبل عليه الجميع، فقالوا: أخطأت ولحنت.»[٣] ثم انتهت كالرواية السابقة بتحكيم أبي الجرّاح وأصحابه، الذين أيدوا الكسائي.

٣ ـ رواية الأوارجيّ الكاتب وهو هارون بن عبدالعزيز (ت ٣٤٤هـ) قال: «حدثني أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري قال حدثني أبو عثمان المازني قال: حدثني أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش: أن أبا بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه لما قدم على أبي علي يحيى بن خالد بن برمك، سأله عن خبره والحال التي ورد لها، فقال: جئت لتجمع بيني وبين الكسائي. فقال له: لا تفعل فإنه شيخ مدينة السلام، وقارئها، ومؤدّب ولد أمير المؤمنين، وكلّ مَنْ في المصر له ومعه. فأبى إلاّ أن يجمع بينهما، فعرف الرشيد خبره. فأمر بالجمع بينهما، فوعده بيوم. فلما كان ذلك اليوم غَدَا إلى دار الرشيد. فوجد الفراء والأحمر وهشام بن معاوية ومحمد بن سعدان قد سبقوه، فسأله الأحمر عن مائة مسألة، فأجابه عنها. فما أجابه بجواب إلا قال: أخطأت يا بصري. فوجم لذلك سيبويه.

= ١٩٨٦م)، ١٧٧ – ١٧٨، عن الزجاجي، وذكر أن الأحمر سأل سيبويه عن مسألتين؛ وجمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني *اللبيب*، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد (القاهرة: مطبعة المدني، د. ت.)، ١: ٨٨ من غير سند، ومن غير ذكر لأسماء الأعراب الحكّام. وعقّب عليها بقوله: «فيقال: إن العرب قد أرْشُوا على ذلك، أو إنهم عَلموا منزلة الكسائي عند الرشيد. ويقال إنهم قالوا: القول قول الكسائي ولم ينطقوا بالنصب، وإن سيبويه قال ليحيى: مُرْهُمْ أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطوع به.»

(٣) الزبيدي، *طبقات النحويين*، ٦٨.

ووافى الكسائي ومعه خلق من العرب. فلما جلس قال له: يا بصري، كيف تقول: (خرجت فإذا زيد قائم)؟ فقال: «خرجت فإذا زيد قائم.» فقال له: أيجوز «فإذا زيدٌ قائمًا»؟ فقال: لا. فقال الكسائي: هذه العرب على باب أمير المؤمنين، وقد حضرتْ فتُسأل، فقال: سلْها. فقال لهم الكسائي: كيف تقولون: «قد كنت أحسبُ أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فإذا الزنبور إياها بعينها.» فقالت طائفة: «فإذا الَزنبور هي.» وقالت الأخرى: «إياها بعينها.» فقال: هذا خلاف ما تقول يا بصري، فقال: أما عرب بلدنا فلا تعرف إلا «هو هي» فخطأته الجماعة وحَصرَ.»(٤)

٤ ـ قال أبو حيان النحوي: «نقلت من خط أَبي عبدالله محمد بن عبدالرحمن بن أحمد بن خلصة اللخمي الأندلسي، وكان قد كتبه على ظهر كتاب سيبويه بخطّه ما نصه: أبو الخصيب الفارسي قال أخبرنا المبرِّد: أن أبا بشر عمرو بن عثمان المنبوز بسيبويه، وفد بغداد... فاستأذن على هارون الرشيد... ثم قال الرشيد: أمرٌ ما جاء بك... فقال: التماس مناظرة الشيخ يعني الكسائي، وكان حاضرًا ساعتئذ. فالتفت إليه الرشيد، فقال: لتنظر في ما دعاك إليه الشيخ. فقال: أنا مؤدب الخليفة ومتى قطعني وَسَمَ أنْفَ الخليفة... قال الرشيد: لن تستبدّ بمَعْذرة عن مسألته ومناظرته. قال الكسائي: أفلا أحضر بعض تلاميذي. قال الرشيد: أوَ في تلاميذك مَنْ يقاومه؟ قال الكسائي: أجل. قال: فليحضر. قال: فأمر بيحيى بن زياد الفراء، فأتي به... ثم قال له الكسائي: إن أمير المؤمنين يأمرك بإحياء المؤانسة بمناظرة أبي البشر. فقال: سمعا وطاعة، والتفت إليّ سيبويه فقال: يا هناه، أتسأل فأجيب، أم أبتدىء فأصيب؟... وكأن سيبويه استنكف عن المقاومة. فقال: سَلْ يا حَدَث. فقال الفراء: كيف تقول: ظننت أن العقرب أشدّ لسعة

(٤) الزبيدي، *النحويين*، ٦٩-٧٠؛ والحموي، معجم *الأدباء* (القاهرة: دار المأمون، ١٣٥٥هـ)، ١٥: ١١٨-١٢١، قال: «وحدث أبو الحسن سعيد بن مسعدة، والمبرّد وثعلب، وجمعت بين أقاويلهم، وحذفت التكرار قالوا.... ورواية ياقوت أولها مصبوغ برواية الأخفش الأوسط، مثل «لا تفعل فإنه شيخ مدينة السلام... إلخ.» وزيادة اسم «محمد بن سعدان» من بين تلامذة الكسائي معه. وآخرها مصبوغ برواية الفراء، حيث ذكر الرواة «أبا فقعس... إلخ» إلا أنه أسقط «أبا الجرّاح.»

من الزنبور فإذا هو هي، أو : هو هو، أو كيف تقول؟ فأطرق سيبويه مليًا، ثم قال : أقول : فإذا هو إياها . فقال : أخطأت . . . أحْسن النظر يا عمرو . فقال الجواب كاف لمن أحضر مجاوبه سمعا . . . فالتفت الرشيد إلى الكسائي فقال : أخطأ أم أصاب؟ فقال : بل أخطأ . فقال سيبويه : أجَوْرٌ في مجلس الخلافة يا أمير المؤمنين؟ فقال : بل العدل إن ابتغَيْتَ إليه سبيلا : فقال : بيني وبينه القشيريون من بني شيبان، فهم مقانع الفصاحة . قال الرشيد : ليدخل بالباب منهم . فأدخلوا أشتاتا، وسُئلوا أفرادًا، فكلٌ يقول : فإذا هو هي . فارتبك سيبويه، وسُقط في يده، وسأل الإذن في الرجوع . »[٥]

٥ ـ رواية بغير إسناد تقول : «قدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق . . . وقال غيره – يعني ثعلبا – كان وروده العراق قاصدًا يحيى بن خالد، فجمع بينه وبين الكسائي والأخفش فناظراه، وخطّياه في مسائل سألاه عنها، وحاكماه إلى فصحاء الأعراب، وكانوا قد وفدوا على السلطان، وهم : أبو فقعس، وأبو دثار، وأبو الجرّاح، وأبو ثروان، فكان الكسائي على الصواب . »[٦]

٦ ـ رواية بغير إسناد تقول : «وكان [أي سيبويه] قد ورد إلى بغداد من البصرة، والكسائي يومئذ يُعلّم الأمين بن هارون الرشيد، فجمع بينهما، وتناظرا، وجرى مجلس يطول شرحه، وزعم الكسائي أن العرب تقول : «كنت أظن أن الزنبور أشدّ لسعا من النحلة، فإذا هو إياها» . . . واتفقوا على مراجعة عربي خالص، لا يشوب كلامه شيء من كلام أهل الحضر، وكان الأمين شديد العناية بالكسائي . . . فاستدعى [أي الأمين] عربيًا، وسأله، فقال : كما قال الكسائي . فقال له : نريد أن تنول كما قال الكسائي . فقال : إن لساني لا يطاوعني على ذلك، فإنه ما يسبق إلا إلى الصواب . فقرروا معه شخصًا يقول : قال سيبويه كذا، وقال الكسائي كذا، فالصواب مع مَنْ منهما؟ فقال العربي : مع الكسائي . فقال : هذا يمكن، ثم عقد لهما المجلس، واجتمع أئمة هذا الشأن، وحضر

---

(٥) أبو حيّان النحوي، *تذكرة النحاة*، ١٢١ – ١٢٢ . فهذه هي رواية المبرِّد التي أشار إليها ياقوت الحموي – كما في الحاشية ٤ – لكن الحموي لم يأخذ منها شيئا .

(٦) أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق المعروف بالورّاق النديم، *كتاب الفهرست*، تحقيق رضا تجدد (طهران : مطبعة دانشكاه تهران، د . ت .)، ٥٧ .

العربي، وقيل له ذلك، فقال: الصواب مع الكسائي، وهو كلام العرب، فعلم سيبويه أنهم تحاملوا عليه، وتعصّبوا للكسائي، فخرج من بغداد.»[٧] هذه بعض روايات المسألة ولكنها أهمّها.

ثانيا: مناقشات

١ ـ لو رجعنا إلى مُلخّص الأعلم الشنتمري في مطلع البحث، لوجدناه يقول: «أما المسألة الزنبورية المأثورة بين سيبويه والكسائي، أو بينه وبين الفراء.» فقوله: بين سيبويه والكسائي بحسب ما ورد في رواية الفراء، رقم (١) مما سبق، وفي رواية الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة رقم (٣) بين سيبويه والكسائي، وفي رواية من غير إسناد رقم (٦) بين سيبويه والكسائي.

أما في رواية المبرّد فقد وردت بصيغتين، رقم (٢) ولم تكن محدّدة في هذا الموضع، حيث جعل المسألة بين سيبويه والكسائي والفراء والأحمر وغيرهم. فسألوا سيبويه، وهذا يعني أن السائل واحد منهم لم يُحدَّد بعينه. ورقم (٤) حضر سيبويه والكسائي، ولكن الكسائي طلب إحضار الفراء ليسأل سيبويه، فسأل الفراء لا الكسائي، واكتفى الكسائي بالحضور، ثم بتأييد الفراء بَعْدُ. ويمكن أن تكون الرواية رقم (٤) هي الرواية المفصّلة عن المبّرد، وتكون الرواية رقم (٢) رواية مختصرة فيها بعض الاختصار المقتضي للتعميم.

بقيت رواية ابن النديم رقم (٥) وهي بغير إسناد، وقد ورد فيها أن المسألة بين سيبويه من ناحية، والكسائي والأخفش من ناحية أخرى. ولا شك أنه يعني الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، لمعاصرته للقضية، وفي ذلك نظر؛ لأن الأخفش الأوسط أحد رواة المسألة وهي رقم (٣) مما سبق، ولم يذكر نفسه طرفا فيها. هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، فقد أورد في ذيل روايته قوله: «فلما دخل [يعني سيبويه] إلى شاطىء البصرة، وجّه إليّ فجئته، فعرّفني خبره مع البغدادي [يعني الكسائي] وودّعني... وتزوّدت...

---

(٧) أحمد بن محمد بن خلّكان، *وفيات الأعيان*، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، د. ت.)، ٣: ٤٦٤.

حتى وردت بغداد، فوافيت مجلس الكسائي،[٨] فهذا صريح بأنه لم يحضر مجلس المناظرة مدار البحث، وأن وروده بغداد بعدها، ولعلّه سهو من ابن النديم.

فثلاث روايات: رواية الفراء، ورواية الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة، ورواية من غير إسناد هي الرواية رقم (٦)، تُجْمِع على أن المسألة «كنت أظن أن العقرب... إلخ» جرت بين سيبويه والكسائي. ولك أن تَزيد رواية رابعة هي رواية ابن النديم، مع استبعاد الأخفش الأوسط. وروايتان عن المبرِّد، إحداهما - وهي رقم (٤) - تجعل هذه المسألة بين سيبويه والفراء، والأخرى تعمّم ولا توضح وهي رقم (٢)، وتجعل المسألة جرت بين سيبويه من جانب، والكسائي والفراء والأحمر وغيرهم من جانب آخر. ولك أن تُرجّح التخصيص بالفراء لأمرين:

أ- أن التخصيص مقدّم على التعميم.

ب- أن رواية التخصيص قد اشتملت على حضور الكسائي، وأنه هو الذي طلب من الفراء أن يسأل سيبويه.

أما عدم ذكر الأحمر ومن معه في الرواية رقم (٤)، فيرجّح أنهم تلامذة الكسائي، وهم يحضرون مجالسه عادة لاسيما العلمية منها، فعدم ذكرهم، لا يمنع من أنهم حضور، كما ذكر في الرواية الثانية عن المبرّد. ورواية المبرد ضعيفة من وجوه:

- أن الفراء أحد رواة المناظرة، ولم ينسب إلى نفسه «كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة... إلخ،» وإنما نسب إلى نفسه سؤاله لسيبويه «ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبون، ومررت بأبين، كيف تقول مثال ذلك من وَأَيْت وأوَيْت» كما في الرواية رقم (١)، مع أن رواية الأخفش سعيد رقم (٣) ذكرت الفراء من بين الحضور، ولم تذكر أنه سأل سيبويه شيئًا، وإنما سأله الأحمر أولا عن مسائل لم تُذْكر، ثم سأله الكسائي.

- أنها مرّةً جاءت بلهجة التعميم، ومرّةً بالتخصيص، على النحو المشار إليه آنفا، وهذا يضعفها.

- أن الراويين الفراء والأخفش الأوسط سعيدًا معاصران للمناظرة، والمبرِّد متأخر عنها.

- أن المبرِّد - مع علمه وفضله - أقلّ درجة في التوثيق من الفراء؛ لأن المبرد كان

---

(٨) الزُّبيدي، *طبقات النحويين*، ٧٠.

متّهما بالوضع والكذب، وتغيير الرواية.[٩] وهناك موقف لثعلب مع عمـــــارة بن عقيـــل[١٠] نسبه المبرد إلى نفسه.[١١] كما رُوِيَ عنه مواقف أخرى مخلّة بالأمانة.[١٢] ومع ذلك، فإن الحامل للمبرّد على الكذب - إذا كان قد كذب كما يُرجّح - غير واضح، ويمكن ردّه إلى السهو أو التسامح في الرواية.

٢ ـ وإذا عدنا إلى قول الأعلم الشنتمري، وجدناه يقول: «بحضرة هارون الرشيد، أو بحضرة يحيى بن خالد البرمكي.» وعند تطبيق هذه المقولة على الروايات التي أوردتها سابقًا، نجد الرواية رقم (١) وهي رواية الفراء، ورقم (٢) وهي عن ثعلب والمبرّد، ورقم (٥) التي أوردها ابن النديم من غير إسناد، هذه الروايات تنصّ على أن المناظرة تمت عند البرامكة.

أما الرواية رقم (٣)، وهي رواية الأخفش الأوسط، ورقم (٤)، وهي رواية أخرى عن المبرّد، فتنصّان على أن المناظرة حصلت بحضرة هارون الرشيد.

بقيت الرواية رقم (٦)، وقد أوردها ابن خلّكان من غير إسناد، وقد جاء مرجع الضمير فيها يشوبه بعض الغموض، فالتعبير «والكسائي يومئذ يعلّم الأمين بن هارون الرشيد، فجمع بينهما» فضمير جمع أيعود على الأمين - وهو الأرجح لكونه الاسم الأول المقصود - أم على هارون الرشيد، ربما لكونه الأقرب، مع أن ذكره هنا لإتمام اسم ابنه الأمين. ثم يرجح أن معاد الضمير الأمين قول الراوي بعد ذلك: «وكان الأمين شديد العناية بالكسائي... واستدعى عربيا وسأله... فقال [أي الأمين] له... فقال [أي الأمين]: هذا يمكن، ثم عقد [أي الأمين] لهما المجلس.» وعلى أي حال، فهذه الرواية على ترجيح أن الذي جمع بين سيبويه والكسائي هو الأمين بن هارون الرشيد، هي رواية منفردة، فهي

(٩) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، عناية علي يوسف (د. م.: د. ن.، د. ت.)، ١٤٩.

(١٠) الأنباري، *نزهة الألباء*، ١٥٨.

(١١) أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، *الكامل في اللغة والأدب* (بيروت: مكتبة المعارف، د. ت.)، ١: ١٤٨؛ وتابعه جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، *الاقتراح*، تحقيق أحمد محمد قاسم (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م)، ١٢٧.

(١٢) المبرّد، *الكامل*، ٢: ٥٢، عن الأخفش. على أن الأخفش الأوسط قد قيل فيه ما قيل. انظر: الزُّبيدي، *طبقات النحويين*، ٧٣-٧٤.

ضعيفة لذلك، كما أن فيها جوانب ضعف أخرى سوف أتعرّض لها فيما بعد.

وبذلك يترجّح أن المناظرة تمّت بحضرة البرامكة كما تقول بذلك ثلاث روايات عن الفراء، وعن ثعلب والمبرّد، ورواية ابن النديم. أما القول إنها عند هارون الرشيد، فمرجوحة لأنها بروايتين فحسب، ولأن هاتين الروايتين عن الأخفش الأوسط والمبرد، وقد مرّ بنا أن الأخفش الأوسط كان بالبصرة عند حدوث المناظرة، وأن سيبويه أخبره بها عند قفوله من بغداد، أما المبرِّد، فبالإضافة إلى تأخّر زمنه، فقد أورد النحاس الرواية رقم (٢) عن المبرّد وعن ثعلب أنها حدثت لدى البرامكة، وقد يكون النحاس جمع بين رأي ثعلب القائل إنها لدى البرامكة فرضا، ورأي المبرّد القائل إنها عند هارون الرشيد على سبيل الاحتمال الذي يرجحه قوله الثاني هذا. وإذا كان النحاس قد عمل ذلك، فهو يعني أنه رجح حدوث المناظرة عند البرامكة، لا عند هارون الرشيد، وهو ما يُرجَّح هنا.

٣ـ قال الأعلم الشنتمري: «فأجاب سيبويه بعد أن أطرق شيئا: فإذا هو إياها، في بعض الأقاويل. وزعم آخرون أنه قال: فإذا هو هي.» أربع روايات هي رقم (١، و٢، و٣، و٦) تقول: إن سيبويه قال: «فإذا هو هي،» على أن واحدة من هذه الروايات، وهي رواية الأخفش رقم (٣)، جعلت أساس المناظرة «خرجت فإذا زيد قائمٌ - أو - قائمًا» فقال سيبويه: «قائم.» ثم لما حضر الأعراب قيل لهم كيف تقولون: «فإذا هو هي - أو - إياها.» والحكم واحد. وانفردت رواية المبرّد رقم (٤) بأن سيبويه قال: «فإذا هو إيّاها.» وهي مرجوحة للأسباب السابقة؛ لانفرادها مقابل روايات أكثر؛ ولتأخّره وبعده عن بغداد؛ ولأن النحاس في الرواية رقم (٢) عنه وعن ثعلب قال إن سيبويه اختار «فإذا هو هي.» نعم قد يقال: إن النحاس جمع بين روايته ورواية ثعلب، ومن الوارد أنه اختار رواية ثعلب في هذا الموضع. احتمال ذلك صحيح، ولكنه دليل بكل الوجوه على ضعف قول سيبويه: «فإذا هو إياها.» أما الرواية رقم (٥)، وهي رواية ابن النديم، فلم تذكر مسألة بعينها، وإنما قالت: «سأله الكسائي والأخفش عن مسائل، وخطّياه، وحاكماه إلى فصحاء الأعراب.»

٤ـ في الرواية رقم (١)، وهي رواية الفراء، أن الأحمر سأل سيبويه عن ثلاث مسائل، ولم يذكر تلك المسائل، وفي الرواية رقم (٣)، وهي رواية الأخفش، سأل الأحمر

سيبويه عن مائة مسألة، ولم يذكر، أيضا، أيّا من تلك المسائل. أما بقية الروايات وهي أرقام (٢، و٤، و٥، و٦)، فليس فيها ذكر للأحمر، ولا سؤاله. على أن رواية الفراء التي تقول: إن الأحمر سأل سيبويه ثلاث مرات، جاءت من طرق أخرى، تقول: إن الأحمر سأل سيبويه مسألتين فحسب.[١٣] ولما كان الفراء ثقة، فلنا أن نرجّح أن العدد مرتان أو ثلاث، ونُعْرِض عن المائة. قال الزجاجي: «أما حكاية الفراء عن الأحمر عن المسائل، وأنه [أي سيبَويه] قد أجاب. فقد شهد [الفراء] بإجابته، فلا يُلتفت إلى قوله: أخطأت، وأيضًا فلم يذكر المسائل والجواب، ليُعلم وجه الخطأ من الصواب.»[١٤]

٥ ـ في الرواية رقم (١)، وهي رواية الفراء، حيث قال: فأقبلت عليه - أي على سيبويه - فقلت: ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبوُنَ، ومررت بأبيْنَ. كيف تقول: مثال ذلك من وَأَيْتُ، وَأَوَيْتُ. فقدّر سيبويه الجواب، فأخطأ ثلاث مرّات. ولم يذكر الجواب في الرواية. وفي بعض الروايات «أيوُنَ وأيِّينَ» مكان «أبُونَ وأبين.»[١٥] ولعل ذلك سهو أو تصحيف. وعند البغدادي: الفراء حينما طلب من سيبويه الجمع على مثال «أبُونَ وأبِيْنَ» جعل ينشد:

وكـــان بَنُو فَزَارةَ شَـرَّ عَـمٍّ وكُنْتَ لهُمْ كَشَرِّ بَني الأَخيْنا

ثم قال الفراء: كيف تمثل مثاله من «أويب»؟[١٦] فالبغدادي قد وافق الأكثرية على أن المثال «أبُونَ وأبينَ،» ولكنه خالف بذكر البيت، وبأن التمثيل المطلوب من «أوَيْب،» لا من «وأيْتُ، وَأَوَيْتُ.» والبيت مرجّح قوي على أن الرواية «أبُونَ وأبيْنَ» بالباء الموحدة التحتية، لا بالمثناة التحتية. أما «أوَيْب،» فلم يوافقه فيها أحد مما بين يديّ من مصادر،

---

(١٣) انظر: التهميشة رقم (٢) عند البغدادي، وأبي حيّان.

(١٤) التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، ١٠٥.

(١٥) انظر: التهميشة رقم (٢) عند الزُّبيدي.

(١٦) انظر: التهميشة رقم (٢) عند البغدادي في تاريخه. والبيت من شواهد النحويين، وهو لعقيل بن علّفة، ويُروَى بروايات مختلفة، انظر عنه: محمد بن يزيد المبرّد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة (بيروت: عالم الكتب، د.ت.)، ٢: ١٧٤؛ وأبا زيد سعيد بن أوس الأنصاري، *كتاب النوادر في اللغة*، تعليق سعيد الخوري الشرتوني (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.)، ١١١.

على أن الروايات ذات الأرقام (٢ ، و٣ ، و٤ ، و٥ ، و٦) لم تتعرض لذلك .

٦ ـ في الرواية رقم (١) ، وهي رواية الفراء، أن الكسائي سأل سيبويه مسائل من هذا النحو : «خرجت فإذا عبدالله القائمُ - بالرفع لا غير عند سيبويه - والقائم - بالنصب أيضا عند الكسائي . » وكذلك الرواية رقم (٣)، وهي رواية الأخفش، بلفظ «خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ - بالرفع عند سيبويه - وقائمًا - بالنصب أيضا عند الكسائي . » والفرق بين الروايتين «القائم» بالتعريف عند الفراء، و «قائم» بالتنكير عند الأخفش . على أن الروايات ذات الأرقام (٢و ٤ و ٥ و ٦) لم تذكر ذلك .

٧ ـ التحكيم في المسألة : في الرواية رقم (١) عن الفراء : أن الحكام هم أبو فقْعس، وأبو زياد، وأبو الجرّاح، وأبو ثرْوان . وقيل عنهم فيها إن أهل المصرين يأخذون منهم، وهم فصحاء الناس . ومثلها الرواية رقم (٢) في هذا من غير تمريض لهؤلاء الحكام، وفي الرواية رقم (٣) لم يفصِّل أسماء الحكام، وإنما قال : «هذه العرب قد حضرت ببابك فتُسأل، قال : سلها، » وليس فيها تعريض بهذه العرب . وفي الرواية رقم (٤)، وهي رواية المبرد، قال الكسائي : «بيني وبينه القشيريون من بني شيبان فهم مقانع الفصاحة، » وليس فيها قدح فيهم . وفي الرواية رقم (٥) : «وحاكماه - أي الكسائي والأخفش حاكما سيبويه - إلى فصحاء الأعراب، وكانوا قد وفدوا على السلطان وهم أبو فقْعس، وأبو دثَار، وأبو الجرّاح، وأبو ثَرْوان . فكان الكسائي على الصواب . » وفي الرواية رقم (٦) : «واتفقا - أي الكسائي وسيبويه - على مراجعة عربي خالص، لا يشوب كلامه شيء من كلام أهل الحضر . » وفيها أن الأمين قد طلب من ذلك العربي أن يقول بما قال به الكسائي . ولكن لسانه لم يطاوعه، مما جعلهم يكتفون منه بالإجابة عن : الصواب مع من منهما؟ فيجيب كما خطط له : الصواب مع الكسائي .

بالنسبة للرواة الأربعة ورد في الرواية رقم (١) أبو زياد، وفي الرواية رقم (٥) ورد مكانه : أبو دثار . وأبو دثار هذا ورد عند ياقوت الحموي مكان أبي زياد أيضًا، ولكن الحموي أسقط أبا الجرّاح .[١٧] وهؤلاء الرواة ذكرهم ابن النديم : أبو ثَرْوان العُكْلي أعرابي فصيح، وأبو الجرّاح العُقَيْلي، وأبو فقعس لزاز [هكذا]، وأبو دثار الفقعيني .[١٨]

---

(١٧) الحموي، *معجم الأدباء*، ١٥ : ١٢٠ .

(١٨) ابن النديم، *الفهرست*، ٥٢-٥٣ .

أما التحامل على سيبويه، والتآمر ضدّه مع الحكام، فورد ذلك في الرواية رقم (٦) بدعوى أن الأمين رغب من الأعرابي الحكم أن يؤيّد الكسائي، وهي رواية ابن خلّكان (ت ٦٨١هـ)، وقال في آخرها: فعلم سيبويه أنهم تحاملوا عليه، وتعصّبوا للكسائي. كما ورد ذلك عند ياقوت «وتعصبوا عليه، وجعلوا للعرب جُعْلا حتى وافقوه على خلافه.»[١٩] وفي عرض الأعلم الشنتمري قال: «لما ظهروا عليه بشهادة الأعراب على حسب ما لُقّنوا.»[٢٠] وكذلك يقول حازم القرطاجني: «قضَتْ عليه بغير الحق طائفة بالْجَوْر.»[٢١] ويظهر أن هذا الطعن قد لقي قبولا من المتأخرين، فهذا المقّري (ت١٠٤١هـ) قدم للمسألة الزنبورية بقوله: «وسأل بعض الأدباء... عن المسألة الزّنبورية، المقترنة بالشهادة الزّورية.»[٢٢] وهذا الطعن ضعيف من وجوه:

أ- أن أكثر المصادر، وبخاصة القديمة، أعرضت عنه، ومع ذلك يبدو أنه قديم قبل ابن خلكان، وياقوت، وابن هشام؛ فقد أورد البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في تاريخه: «فقال بعض الجهال: إن الكسائي واطأ الأعراب من الليل حتى تكلموا بالذي أراده، وهذا قول لا يُعرّج عليه؛ لأن مثل هذا لا يخفى على الخليفة والوزير وأهل بغداد أجمعين.»[٢٣] وكأنه بذلك يشير إلى قول أبي حاتم (ت٢٦٥هـ): «لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب... والكسائي علمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يُلقّنهم ما يريد.»[٢٤] وأبو حاتم هذا لم يكد أحد يسلم من طعنه، مع أنه هو مطعون به.[٢٥] وعبارته «كان يُلقّنهم ما يريد» لم تربط بالمسألة الزنبورية،

(١٩) الحموي، *معجم الأدباء*، ١٦: ١١٦.

(٢٠) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢٢٥.

(٢١) حازم القرطاجنّي، *ديوانه*، تحقيق عثمان الكعاك (بيروت: مطبعة عيتاني الجديدة، ١٩٩٤م)، ١٣٢؛ وانظر التهميشة رقم (٢) أيضًا.

(٢٢) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢١٩.

(٢٣) البغدادي، *تاريخ بغداد*، ١٢: ١٠٥.

(٢٤) الحموي، *معجم الأدباء*، ١٣: ١٩٠.

(٢٥) الزُّبيدي، طبقات النحويين، ٩٥، ٩٨. وعن تهجم أبي حاتم غير الموزون، انظر: أبا الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي، *مراتب النحويين*، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: مطبعة نهضة مصر، د.ت.)، ٧٢، ٧٤، ٩٠، ١٠٢.

وإن كانت توحي بما أشير فيها من التلقين، ويكفي شاهدا على بطلان ما يقول، نفيه علم الكوفيين بالقرآن. وأهون من طعن أبي حاتم في الكسائي ما قاله الرياشي (ت ٢٥٧هـ): الكسائي «يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو.»[٢٦] وهو قول لا تعلُّق له بالمسألة الزنبورية، وإن كان فيه بعض الصدق، فيما يخص التوسّع بالسماع على حساب القياس، والرياشي متهم بأخذ كتب لأبي حاتم. وكما يطعن الرياشي في أبي حاتم، فأبو حاتم يطعن فيه، ويقول: إن أهل الحديث يدقون عليه.[٢٧] وثمة نقد آخر للكسائي من تلميذه أبي زيد الأنصاري؛ حيث قال أبو زيد: قدم الكسائي البصرة... ثم خرج إلى بغداد، فقَدم أعراب الحُطَمَة، فأخذ عنهم شيئا فاسدًا، فخلط هذا بذاك فأفسده.»[٢٨] وهو قول كما ترى يتعرض لمنهج الكسائي بعامة، ولا يخصّ المسألة الزنبورية؛ لأن أبا زيد نفسه قد روى جواز «إياها،» كما أن نقد أبي زيد هذا لا يناقض شهادته: ما جربت عليه - أي على الكسائي - كذبة قط.[٢٩] وقد قال الكسائي عن نفسه: «قطع الله لساني إن قلتُ بما لا أعلم.»[٣٠] ومعلوم أن الثلاثة: أبا حاتم والرياشي وأبازيد بصريون، والمنافسة قائمة بين البصرة والكوفة؛ لاسيما بعد الحظوة التي نعم بها الكوفيون عند الولاة، على أنه يمكن حمل طعن أبي زيد في أستاذه الكسائي على ما ورد من أن أبا زيد لازم الكسائي حتى ملّه، فصارحه الكسائي برغبته بمفارقته، فتغاضبا وتفارقا.[٣١] وعلى فرض صحة بعض هذه الانتقادات، وبخاصة نقد أبي زيد، فإن «فإذا هو إياها» غير خاضعة لذلك؛ لأن أبا زيد نقلها عن العرب كما سيأتي.

---

(٢٦) الحموي، معجم *الأدباء*، ١٣: ١٨٣.

(٢٧) الزُّبيد، *طبقات النحويين*، ٩٤، ٩٧.

(٢٨) الحموي، معجم *الأدباء*، ١٣: ١٨٣.

(٢٩) أبو سعيد السيرافي، *أخبار النحويين البصريين*، نشر فريتس كرنكو (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦م)، ٥٦؛ والحموي، معجم *الأدباء*، ١٣: ١٨٢-١٨٣.

(٣٠) السيرافي، *أخبار النحويين*، ٥٦.

(٣١) الحموي، معجم *الأدباء*، ١٣: ١٨٩.

ب ـ أن «فإذا هو إيّاها» وإن جانبت القياس فهي عربية فصيحة، رواها عن العرب أبو زيد الأنصاري البصري.[٣٢]

ج ـ يدخل في قضية التآمر أن العربي لم يطاوعه لسانه بالنطق بما قال به الكسائي، فاكتفي منه بالسؤال: الصواب مع مَنْ؟ وقد رُدّ على ذلك بأن العربي يتعلم الحبشية والفارسية والعبرية، فكيف لا يستطيع أن ينطق بذلك؟! قال الصبّان: وهو كلام في غاية النفاسة طالما جرى في نفسي.[٣٣]

وفي الرواية رقم (٣) السالفة، قال الكسائي: «هذه العرب على باب أمير المؤمنين [فأيّدوا الكسائي. فقال سيبويه] . . . أما عرب بلدنا فلا تعرف إلا: هو هي.» والأقرب أن هذه المجموعة من العرب في هذه الرواية، هي التي وردت، أيضًا، من غير تفصيل في الرواية رقم (٤). قال الكسائي: «بيني وبينه القُشَيْريّون من بني شيبان، فهم مقانع الفصاحة.» «ويقول أصحاب سيبويه: الأعراب الذين شهدوا للكسائي من أعراب الحُطَمة

---

(٣٢) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري، *الإنصاف في مسائل الخلاف* (ومعه *الإنصاف من الإنصاف*) لمحمد محيي الدين عبدالحميد (بيروت: دار الفكر، د. ت.)، ٢: ٧٠٤؛ وانظر: أبا محمد القاسم بن علي الحريري البصري، *مقاماته* (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د. ت.)، ٣٨٦. قال في المقامة (٣٥): «تأمّلت الشيخ على سهومة محيّاه، وسهوكة ريّاه، فإذا هو إيّاه.» وفي الملحق بآخر المقامات قال ابن الخشاب: «العجب لأبي محمد القاسم وهو بصري أن يستعمل ما قد أجمع أهل بلده على أنه لحن سيّما رئيسهم سيبويه.» فرد عليه ابن برّي: «ذكر أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي أن أبا زيد الأنصاري حكى عن العرب: كنت أظنّ أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزُّنبور فإذا هو إيّاها. قال أبو القاسم الزجاجي: فإما أن يكون سيبويه بلغته هذه اللغة فلم يقبلها، ولا عَرَّج عليها لشذوذها. وإما أن تكون لم تبلغه فأنكرها. فقد ثبت بهذا صحتها عن عالم من أجل علماء البصرة، وهو أبو زيد الأنصاري، وهو من جملة من أخذ عنه سيبويه. فلا إنكار على ابن الحريري إذن أن يوافق أحد علماء بلده في صحّة سماعها، وإن كانت شاذة في قياس العربية،» عن الملحق، ٢٦-٢٧؛ وأبا حيان، *تذكرة النحاة*، ١٨٠.

(٣٣) علي بن محمد الأشموني، *شرحه ألفية ابن مالك* (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د. ت.)، وبهامشه (*حاشية الصبّان على الأشموني*)، ١: ٢٤٨-٢٤٩.

الذين كانوا يقوم بهم الكسائي، ويأخذ عنهم»[٣٤] فالرواية رقم (٣) عن الأخفش سعيد بن مسعدة البصري، ولم تفصّل العرب الذين حَكَمُوا في هذه القضية إلا أن في قول سيبويه: «أما عرب بلدنا فلا تعرف إلا: هو هي» احتمالين: أولهما: التعريض بفصاحة المُحَكَّمين من العرب. وثانيهما: أن سيبويه أراد بذلك إيجاد مخرج لنفسه. والرواية رقم (٤)، وهي للمبرِّد البصري، جعلت الحكّام من القُشَيْريين المعترف بفصاحتهم. أما القول: إنهم من أعراب الحُطَمَة، فغير منسوب إلى مُعَيَّن، وإنما يقوله أصحاب سيبويه، ولا ندري مَنْ أصحاب سيبويه هؤلاء؟ الأخفش الأوسط صاحب الرواية رقم (٣) لم يقل بذلك، فهل هذا يعني أنهم من متأخِّري البصريين، مع أن المبرِّد قال: إنهم القشيريون الفصحاء؟ ثم ما مصدر هذه المقولة؟ لعل مصدرها ما رواه «أبو زيد: قدم الكسائي البصرة يأخذ عن أبي عمرو وعيسى ويونس علمًا كثيرًا صحيحا، فلما خرج إلى بغداد، وقدم أعراب الحُطَمة، وأخذ عنهم شيئًا فاسدًا، وخلط هذا بذلك، فأفسد.»[٣٥] وأبو زيد ثقة رُوي عنه: «كان سيبويه يأتي مجلسي، فإذا سمعتَه أو وجدتَه يقول: حدثني الثقة، أو من أثقَ به فإياي يعني.»[٣٦] وقد سبق القول: إن قول أبي زيد هذا في غير معرض المسألة الزنبورية بدليل أن أبا زيد لم يذكرها في كلامه هذا، وأنه قد روى عن العرب - كما سبق - جواز «فإذا هو إيّاها،» كما تقدم وصفه لأستاذه الكسائي، بعدم الكذب.

٨ ـ في الرواية رقم (٣) وهي عن الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة «قد كنت أحسب أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزّنبور، فإذا الزنبور إيّاها بعينها - كما قالت طائفة - أوَ: فإذا الزنبور هي.» وهذا النص يخالف غيره في «أحسب» مكان «أظن» وهما أختان، كما يخالف في «إذا الزنبور» حيث الاسم الظاهر «الزنبور» محل الضمير «هو،» ولا ينبني

(٣٤) الزُّبيدي، *طبقات النحويين*، ٦٩.

(٣٥) التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، ١٩١-١٩٢. وهؤلاء الحُطَميّة أو الحُطَمَة قيل: فخذ من قبيلة عبدالقيس، وقيل: أعراب سكنوا الحُطَمية: قرية قريبة من بغداد أنشأها السريّ بن الحُطَم، انظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبَادي، *القاموس المحيط*، ط٢ (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٢م)، مادة (حطم) ٤: ٩٩؛ شوقي ضيف، *المدارس النحوية* (القاهرة، دار المعارف، د. ت.)، ١٧٣.

(٣٦) التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، ٩٨، ٢٢٤.

على ذلك شيء، أيضًا. كذلك عند من قال «فإذا الزنبور إياها» زاد عن غيره اتباعه لذلك بكلمة «بعينها.» ولا ينبني على ذلك شيء، أيضًا، فيما يتعلق بمدار الخلاف في القضيّة.

٩ ـ في الرواية رقم (٦) وهي بغير إسناد ورد «كنت أظن أن الزّنبور أشدُّ لسعًا من النحلة.» فقد عبرت «باللسع» مكان «اللسعة» و«بالنحلة» محل «الزنبور» وهذا الاختلاف مثل سابقه، خلاف في الألفاظ التي لا تمسّ محط المناظرة.

ثالثًا: الإعراب وما يتعلّق به

١ ـ إذا الفجائية: (الفجاءة) تكون للشيء توافقه في حال أنت فيها.[٣٧] وقيل: «معنى المفاجأة: حضور الشيء معك في وصف من أوصافك الفعلية، تقول: خرجت فإذا الأسد بالباب، فمعناه: حضور الأسد معك في زمن وصفك بالخروج، أو: مكان خروجك. وحضوره معك في مكان خروجك ألصق بك من حضوره في خروجك؛ لأن ذلك المكان يخصّك دون ذلك الزمان، وكل ما كان ألصق كانت المفاجأة فيه أقوى.»[٣٨]

وهذا النصّ الأخير قد رجّح المفاجأة في المكان، على المفاجأة في الزمان، وهو إشارة إلى الخلاف في معنى (إذا الفجائية،) والذين قالوا إنها ظرف مكان: المبرِّد في أحد الأقوال، وأبو علي الفارسي، وابن جني، ونُسب إلى سيبويه في بعض الأقوال، ورجّحه ابن عصفور، واستدلوا على ظرفيتها المكانية بوقوعها خبرًا عن جثة في نحو «خرجت فإذا زيدٌ.» والذين قالوا إنها ظرف زمان: الزجاج، والرياشي، والمبرِّد في أحد الأقوال، واختاره ابن طاهر، وابن خروف، ورجّحه الزمخشري، قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه. وقد أجاب هؤلاء عن وقوعها خبرًا عن الجثة «خرجت فإذا زيدٌ» بأن المعنى على حذف مضاف، فيكون التقدير: «خرجت فإذا حضور زيد» فلم يقع خبرًا عن جثة. وهناك رأي ثالث، وهو أن «إذا الفجائية» حرف لا ظرف، وهو مذهب الكوفيين، والأخفش الأوسط،

---

(٣٧) أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه، *الكتاب*، ط١ (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٣١٧هـ)، ٢: ٣١١.

(٣٨) عبدالرحمن السيوطي، *الإتقان في علوم القرآن* (بيروت: عالم الكتب، د. ت.)، ١: ١٤٨.

واختاره الشلوبين في أحد أقواله، ورجّحه ابن مالك.[٣٩] واستدلّوا على حرفيتها بقولهم: «خرجت فإذا إنّ زيدًا بالباب» بكسر إنّ؛ لأن «إنّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.[٤٠] فهي بحكم الجملة المبتدأ بها، ولما كانت همزة إنّ يجوز فيها الكسر والفتح «فمَنْ كَسَرها جعلها جملة . . . ومن فتحا جعلها مع صلتها مصدرًا . . . مبتدأ، خبره إذا الفجائية . . . ويجوز أن يكون الخبر محذوفا، والتقدير: خرجت فإذا قيامُ زيد (موجودٌ.)» ومن هنا اختار ابن مالك كسر همزة «إن»؛ لأنها جملة مكوّنة من إن واسمها وخبرها، فلا تقدير في الحذف فيها، ومالا تقدير حذْف فيه، أوْلى مما يُقَدر فيه الحذف، كما في إعرابها في حالة الفتح؛ لأنك تؤوّل «إن» مع مدخولها بمصدر مفرد مبتدأ خبره محذوف مقدّر. على أن بعضهم في حالة فتح همزة «إن» لم يقدّر خبرها محذوفا، وإنما جعل «إذا» الظرفية هي الخبر، فتكون «إذا» بمعنى «في الحضرة» إذا كانت ظرف مكان، وبمعنى «في الوقت» إذا كانت ظرف زمان. ومعلوم أن التقدير الأخير مبني على كون «إذا» ظرف زمان أو مكان، ولا يَرِدُ هذا على ابن مالك؛ لأنه يرى «إذا» حرفا لا ظرفا.[٤١] ويحسن الإشارة إلى أن «إذا» الفَجائية، من مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة، تقول: انطلقت فإذا سَبُعٌ في الطريق، ولذلك

---

(٣٩) الحسن بن قاسم المرادي، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ٣٧٥؛ وابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٨٧؛ والسيوطي، *الإتقان*، ١: ١٤٨.

(٤٠) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٨٧؛ ومحمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية)، *بدائع الفوائد*، عناية محمود غانم غيث، ط٢ (القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، ١: ٧٦؛ وأبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٧٤.

(٤١) الأشموني، *شرحه ألفية ابن مالك*، ١: ٢٧٦؛ وبهاء الدين عبدالله ابن عقيل، *شرحه ألفية ابن مالك* (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.)، وبهامشه *حاشية الخضري عليه*، ١: ١٣٢ (ملخّصا)؛ وانظر: ابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٨٧ ونسب القول: إن (إذا) تُؤوّل بمعنى في الحضرة؛ لتكون خبرًا للمبرِّد، وقد سبق أن للمبرّد قولين. ومنعه الزجاج؛ لأن الزمان لا يُخبر عنه بالجثة، ومنعه الأخفش لأن (إذا) حرف عنده، والحرف لا يخبر عنه ولا به.

شواهد عدّة من كلام العرب[٤٢] وقد ساغت المجازاة بـ«إذا الفجائية»؛ لأنه لا يصح الابتداء بها، ولا تكون إلاّ مبنية على كلام قبلها، ودخلت الفاء عليها «. . . فإذا . . .» على حدّ دخولها في جواب الشرط، قاله الزيادي، وذهب أبو عثمان إلى أن الفاء الداخلة عليها زائدة لازمة، وذهب أبو بكر إلى أن الفاء عاطفة من الجمل على المعنى (جاءني ففاجأني . . . .)[٤٣]

٢ ـ إعراب «فإذا الزّنبور هي – أو – فإذا هو هي – أو – فإذا عبدُالله قائمٌ» فما بعد «إذا» وهو هنا «الزنبور، وهو، وعبدُالله» مبتدأ، خبره ما بعده «هي، هي، قائمٌ» على الترتيب. «ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلا مُصَرحا به نحو «فإذا هيَ حَيَّةٌ تَسْعَى» . . . وتقول: خرجت فإذا زيدٌ جالسٌ – أو – جالسًا، فالرفع [جالسٌ] على الخبرية، وإذا نصب به، والنصب على الحالية [جالسًا]، والخبر «إذا» [نفسها] إن قيل: بأنها مكان، وإلا فهو [أي الخبر] محذوف.[٤٤] وعلى هذا يكون التقدير في مثل «فإذا عبدُالله قائمًا.» ففي الحضرة عبدُالله قائمًا: أوّلْنا «إذا» بقولنا «في الحضرة» وتكون خبرًا مقدما «وعبدُ . . .» مبتدأ مؤخرًا «وقائمًا» حالاً. أو نقول: إن «إذا» ليست الخبر لعبدالله، وإنما خبره محذوف تقديره «موجودٌ» أو ما شابه ذلك «وجالسًا» حال. وإلى هذين الوجهين أشار حازم القرطاجنّي بقوله:

والعُرْبُ قد تحْذفُ الأخْبارَ بعْدَ إذا ... إذا عَنَتْ فُجْأة الأمر الذي دَهَما

وَرُبّمـــا نصبُوا للحال بعـد إذا ... ورُبّما رفعوا من بعَدها رُبَمَا[٤٥]

يشير بذلك إلى الصور الثلاث: خرجت فإذا عبدُالله، وخرجت فإذا عبدُالله قائمًا، وخرجت فإذا عبدالله قائمٌ. على أن المثال الأول لم يرد في المسألة الزّنبورية.

---

(٤٢) انظر: محمد بن مالك الطائي، *شواهد التوضيح والتصحيح*، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.)، ٤٥.

(٤٣) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ٤٤٣-٤٤٤.

(٤٤) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٨٧-٨٨.

(٤٥) أبو الحسن حازم القرطاجنّي، *قصائد ومقطّعات*، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٧٢م)، ٢٣٢؛ و*ديوان حازم القرطاجنّي*، ١٣٢؛ وابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٨٩.

وقد اشترط البصريون وتابعهم الأعلم الشنتمري أن « . . . فإذا عبدُالله قائمًا» بنصب قائم على الحال لا يحصل إلا بشرطين: الأول: أن يتم الكلام بحرف المفاجأة مع الاسم بعدها. وهذا متوفر فيما ورد في المناظرة في القول: « . . . فإذا عبدالله قائمًا»؛ لأنك لو قلت: «خرجت فإذا عبدالله» تم الكلام؛ لتعلق المفاجأة بعبدالله على معنى حضوره؛ ثم لك أن تبين حاله فتقول «قائما.» لكن ذلك غير متوفر في «ظننت أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور فإذا هو» حيث لم يتم الكلام، ولم تفد بذكر المفاجأة، وتعليقها بالزنبور فائدة، وإنما المفاجأة للضمير الآخر الآتي بعد الضمير المذكور، إذ لا بد من ذكره والاعتماد عليه. الثاني: كون الخبر نكرة «قائمًا» أما «القائمُ» فلا يجوز نصبه على الحال؛ لكونه معروفة.[٤٦] وفي المسألة أجاز الكسائي «القائم» بالنصب من غير أن يصرّح بأنه نصب على الحال، وسيأتي أن النصب يحتمل أوجها عدة منها الحال، ومعلوم أن الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة إذا تضمنت معنى الشرط، ومعنى الشرط غير وارد في هذا المثال؛ لأن إذا الظرفية غير مضمنة معنى الشرط. على أن يونس بن حبيب وبعض البغداديين أجازوا مجيء الحال معرفة مطلقا.[٤٧] وسيأتي بعد ذلك بأسطر تخريج «القائم» على أنها حال نكرة، و «ال» الداخلة عليها زائدة لا معرِّفة، وبعضهم قال: نصب «القائمَ» على أنه نعت مقطوع. كما سيلحق إثارة هاتين النقطتين: تمام الكلام، وكون الخبر «الحال» نكرة عند إيراد رأي الفراء. و «قال أبو حيّان: المنقول عن الكوفيين أن «إذا» الفجائية حرف، وعلى قولهم هذا لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ أو خبرًا؛ لأنه لا ينتظم كلام من حرف واسم، فكيف يجوز النصب؟»[٤٨]

٣ـ إعراب « . . . فإذا هو إياها» من الواضح أن الكسائي يساوي بين « . . . فإذا هو إيّاها» وبين «خرجت فإذا عبدالله القائم» كما ورد في رواية الفراء رقم (١). وقد سبق اعتراض الأعلم الشنتمري على هذه التسوية من حيث إن الفائدة قد تتم في «خرجت فإذا عبدالله . . .» ولا تتم في « . . . فإذا هو . . .» كما سبق الكلام في اعتراض الأعلم على

---

(٤٦) المقري، *نفح الطيب*، ٥ : ٢٢٠.

(٤٧) الأشموني، *شرحه ألفية ابن مالك*، ٢ : ١٧٢؛ وابن عقيل، *شرحه ألفية ابن مالك*، ١ : ٢١٤. وجعل التنوخي، *تاريخ العلماء*، ١٠٥، الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة مطلقا: وفي ذلك نظر.

(٤٨) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٨١.

كون «القائم» بالنصب حالا. ولكن الأعلم قال أيضا: «وأما نصب الخبر المعرفة بعد إذا، تم الكلام أو لم يتم، فباطل لا تقوله العرب، ولا يجيزه إلا الكوفيون.»[٤٩] وقال: «فإذا هو إياها: حمل الخبر المضمر في النصب [يعني: إياها] على الخبر المظهر المعرفة [يعني: القائمَ] مع الإعراب بوجه النصب، فكأنه قال: فإذا الزنبورُ العقربَ، كما تقول: فإذا زيدٌ القائمَ، فيجري المعرفة في النصب مجرى النكرة.»[٥٠] وقد اعترض الأعلم على ذلك باعتراضه السابق المنصب على أن «إياها ـ القائمَ» حال، وهو ما لم يصرح به الكوفيون الذين سبق اشتراطهم في الحال المعرفة أن تتضمن معنى الشرط، كما أن الأعلم حينما نسب إليهم نصب الخبر المعرفة بعد «إذا» تم الكلام أو لم يتم، لم يصرح أن نصبهم إياه على الحال، وإن كان في اعتراضه ما يوحي بأن النصب الذي أجازوه إنما هو على الحال. وقال آخر: «فإذا زيدٌ القائمَ بالنصب... ينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «ال» وليس ذلك مما ينقاس، ومن جوز تعريف الحال، أو زعم أن «إذا» تعمل عمل وجدت، وأنها رفعت عبدالله، بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ؛ لأن وجد ينصب الاسمين، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل، وهو قابل للتأويل.»[٥١]

وأيا ما كان الأمر، فقد أورد النحاة في «فإذا هو إياها...» الأوجه الإعرابية الآتية:

أ ـ إعرابها حالا: «... فإذا هو إيّاها» إيّاها منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل، فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف [مثل] فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة... قاله ابن الحاجب في أماليه، وهو وجه غريب، أعنى انتصاب الضمير على الحال، وهو مبني على إجازة الخليل «له صوت صوتُ الحمار» بالرفع [لصوت الثاني] صفة لصوت [الأول] بتقدير مثل [فالأصل: له صوت مثلُ صوت الحمار، ثم حذف مثل، وأقيم صوت الثاني مقامه وأعطى حكمه في الإعراب.] وأما سَيبويه فقال: هذا قبيح ضعيف. وممن قال بالجواز ابن مالك قال: إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: مررت برجل زهير، بالخفض [أي لزهير] صفة للنكرة [رجل]، وهذا زيدٌ زهيرًا، بالنصب على

---

(٤٩) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢٢٣.

(٥٠) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢٢٠.

(٥١) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٩١-٩٢.

الحال، ومنه قولهم: «تفرقوا أياديْ سبأ» و «أيديْ سبأ» وإنما سكنت الياء [في أيادي، وأيدي] مع أنهما منصوبان؛ لثقلهما بالتركيب والإعلال، كما في: معد يكرب، وقالي قلا.»(٥٢)

وقد سبق الكلام على إعرابها حالا بالأصالة، قياسا على «خرجت فإذا زيدٌ جالسا» إذا أمكن قياس «إيّاها» المعرفة، على «جالسا» النكرة، كما سبقت الإشارة إلى أن الكوفيين يجيزون مجيء الحال معرفة متى تضمنت معنى الشرط، واعتراض الأعلم على أن معنى الشرط لم يتوفر في «فإذا هو إيّاها»، كما سبق رأي يونس ومن تابعه أن الحال تكون معرفة مطلقًا.

ب ـ إعراب «إيّاها» على النصب مفعولاً به: «قال أبو بكر [بن السراج] فسألت أبا بكر بن الأنباري عن . . . الإضمار والحذف . . . [فقال] . . . لأنه لما ذكر الظن بدءًا أضمره عَوْدا، كأنه قال: ظننت أن العقرب أشدُّ لسعةً من الزنبور، فلما لسعته الزنبور [لعلها: لسعتني الزنبور] ظننته هو إيّاها . . . فلما أضمر الظنّ المتّصل بهاء العمَاد، قامت الهاء مقام المفعول به. وجعل «هو» لها العماد ونصب «إيّاها» بتعدي الفعل إليه، كقوله عز وجل: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لأَنْفُسكُمْ منْ خَيْر تَجدُوهُ عنْدَ الله هُوَ خَيْرًا وأعْظَمَ أجْرًا﴾»(٥٣)

وقد ساق الأعلم الشنتمري من غير نسبة هذا الوجه من الإعراب المحمول على المعنى الذي اشتمل عليه أصل الكلام من ذكر الظن أولاً وآخرًا - كما يقول - لأن الأصل في تأليف المسألة «ظننت أن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فلما لسعني الزنبور ظننته هو إيّاها» فاختصر الكلام لعلم المخاطب، ثم ذكر شواهد من القرآن، ومن كلام العرب، وقال: «فتفهّمه فإنه متمكّن من جهة المعنى، وجار من الاختصار لعلم المخاطب على قياس وأصل.»(٥٤)

وهذا التوجيه الإعرابي لأبي بكر بن الأنباري، هو توجيه أستاذه أبي العباس ثعلب أو يكاد «قال أبو العباس: وإنما أدخل العمَاد في قوله: فإذا هو إيّاها؛ لأن (فإذا) مفاجأة، أي: فوجدته ورأيته، ووجدت ورأيت تنصب شيئين، ويكون معه خبر؛ فلذلك نصبت

(٥٢) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٩٢.

(٥٣) أبو حيان، *تذكرة النحاة*، ١٢٢ - ١٢٣؛ والآية من سورة المزمل، رقم الآية ٢٠.

(٥٤) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢٢٢-٢٢٣.

العرب.»[٥٥] وفي بعض المصادر» . . . فلذلك نصبت العقرب.»[٥٦] وأحسب أن قول ثعلب ههنا «فوجدته ورأيته» قريب من قول أبي بكر: فلما لسعني الزنبور «ظننته» أي أن الفعل «ظنّ - أو وجد - أو رأى» محذوف مع فاعله ومفعوله الأول، ثم أتي بعده: بضمير عماد: «فَصْل: هو،» ثم أُتي بالمفعول الثاني «إيّاها.» ويظهر أن هذا هو رأي ثعلب إلا أنه جعل «إذا» تؤدي معنى «وجدته» فلا حذف. ولكن أبا البركات الأنباري قال عن ثعلب: «إن «هو» في قولهم «فإذا هو إيّاها» عماد، ونصبت «إذا»؛ لأنها بمعنى وجدت.» ثم أخذ أبو البركات يردّ: «أما قولهم: إن «إذا» إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة «وجدت» فباطل؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت في العمل، فوجب أن يُرفع بها فاعل، وينصب بها مفعولان. كقولهم: وجدت زيدًا قائما. . . وإن قالوا: إنها تعمل عمل الظرف، وعمل وجدت، فترفع الأول؛ لأنها ظرف، وتنصب الثاني على أنها فعل ينصب مفعولين، فباطل؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقي المنصوب بلا ناصب، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين. وليس لهم إلى إيجاد ذلك من سبيل.» ثم قال: إن قول ثعلب: الضمير «هو» عماد، باطل عند البصريين والكوفيين؛ لأن العماد «الفَصْل» لا يختلّ الكلام بحذفه، وفي «فإذا هو إيّاها» يختل الكلام، فلا تستطيع أن تقول: فإذا إيّاها.[٥٧] وواضح من ردّ أبي البركات في قوله: إذا بمعنى وجدت باطل؛ لأنها تحتاج إلى فاعل ومفعولين، أنه ردٌّ على كوفي آخر غير ثعلب، أو أنه أخذ من النص المنسوب إلى ثعلب: «فوجدته ورأيته، ووجدت ورأيت» أخذ «وجدت ورأيت» وقطعهما عما قبلهما «وجدته ورأيته.» أما ردّ أبي البركات الثاني: إنها تعمل على الظرف وعمل «وجدت». . . إلخ، فرأي آخر، وربما يكون من باب الاحتمال والجدل.

وهذا الرأي الذي أورده الزجاجي وأبو البركات الأنباري، نسبه ابن هشام

---

(٥٥) الزجاجي، *مجالس العلماء*، ١٠، وعبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، *حروف المعاني*، تحقيق علي توفيق الحمد، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ٦٣. وتكون للمفاجأة كقولك: خرجت فإذا زيد، معناه: فصادفت زيدا. وصادف من أخوات ظنّ عندهم.

(٥٦) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٧٨. ولعل العقرب صحتها (العرب).

(٥٧) الأنباري، *الإنصاف*، ٢: ٧٠٤-٧٠٥ ببعض التصرّف.

الأنصاري إلى أبي بكر بن الخياط (تلميذ ثعلب والمبرّد) قال: «لأبي بكر بن الخياط: وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى «وجدت ورأيت» فجاز له أن ينصب المفعول، كما ينصبه وجدت ورأيت، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم.»[٥٨] ومن المقارنة بين هذاالقول، وقول ثعلب السابق، هو أن ثعلبا نص «وجدته ورأيته، ووجدت ورأيت تنصب شيئين»، فالضمير الذي هو المفعول الأول مقدّر عند ثعلب، كما نص على أنها تنصب مفعولين، ونصّ ابن الخياط لا يظهر منه ذلك؛ لأنه قال: جاز له أن ينصب مفعولا. وقد التقى الأستاذ وتلميذه بأنها أي «إذا» ظرف مخبر به. ولعل أبا البركات بن الأنباري في ردّه الأول لا يردّ على ثعلب، وإنما يردّ على ابن الخياط وأمثاله، من منطلق التفريق بين قولي ثعلب وابن الخياط.

وخلاصة الآراء الثلاثة: رأي ثعلب وتلميذيه: أبي بكر بن الأنباري، وأبي بكر بن الخياط: «فإذا هو إيّاها» إذا مفاجأة بمعنى «وجدته ورأيته،» وهو: عماد لا محل له من الإعراب. وإيّاها: مفعول ثان لرأى - بحسب فهمي - عند ثعلب. وهذا الإعراب هو إعراب أبي بكر بن الأنباري، وتابعه الشنتمري - كما سبق - لكنهما لم يصرّحا كما صرّح ثعلب بأن الفعل «ظن أو وجد أو رأى» المقدّر مأخوذ من معنى «إذا،» ولكنهما جعلاه مكانها في التقدير. أما إعراب ابن الخياط فوافق ثعلبا بصراحة أن «إذا» الفجائية بمعنى وجدت ورأيت، وأنها تنصب المفعول «هكذا،» فهل أراد بالمفعول «المفعولين» وتسامح في التعبير؟ وهذا هو الراجح؛ لأنه صرح بالفاعل «وجدت ورأيت» من ناحية، ولا يخفى عليه أن هذا النوع من الأفعال ينصب مفعولين من ناحية أخرى، فيكون المفعول الأول مقدرًا «رأيته،» والمفعول الثاني «إيّاها.» أم أنه - وهذا بعيد في رأيي - جعلها تنصب مفعولاً واحدًا، هو «إيّاها»؟

وعلى أي حال، فلكي نعرف منطلق هؤلاء الثلاثة يحسن أن نتعرف على رأي الفراء أستاذ ثعلب، وهو «زعم الفراء أن هذه الأفعال [ظنّ، وجد، رأي، صادف... إلخ] لما طلبت اسمين، شبّهت من الأفعال بما يطلب اسمين، أحدهما: مفعول به، والآخر حال، نحو أتيت زيدًا ضاحكًا. واستدل [أي الفراء] بوقوع الجمل والظروف والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا. كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدلّ

(٥٨) ابن هشام، مغني *اللبيب*، ٢: ٩١.

على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به. قال أبو حيان: ولا يقْدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ بدونه، وليس ذلك شأن الحال؛ لأنه ليس بحال حقيقي، بل مشبّه بها، والمشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه.»[٥٩] وعلى هذا يمكن حمل أقوالهم على أن «إذا الفجائية» تضمّنت معنى «ظنّ أو إحدى أخواتها،» وأن «إيّاها» منصوب على الشبه بالحال، ومن ثمَّ لا يُشترط تمام الكلام من ناحية. كما لا يشترط عدم التعريف في «إيّاها» لأنها شبه حال. وفي هذا، أيضًا، ردّ على اعتراضات الأعلم الشنتمري السابقة، حيث أثار الاعتراضين.

ورُدّ على أن «إذا الفجائية» بمعنى رأيته... إلخ نصبت ما بعدها، قال أبو اليُمْن الكندي (ت٦١٣هـ): «المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة.»[٦٠] وقال ابن هشام الأنصاري - من غير نسبة للقول -» وهذا خطأ؛ لأن المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة، وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه [أي ابن الخياط] إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان حقها أن تنصب ما يليها.»[٦١] قال السخاوي تلميذ أبي اليُمْن الكندي، معلّقا على قول أستاذه السابق: «لم أسمع في هذه المسألة أحسن من قول الكندي ولا أبلغ.»[٦٢] والحيقة أنه قد قيل: «المعاني لم يستقرّ لها عمل في الأسماء،»[٦٣] ولكن العامل هنا هو الظرف «إذا» المتضمن معنى الفعل، وهو عامل من بين عشرة عوامل سمّيت عوامل معنوية، لا لأنها تقابل العوامل اللفظية، فهي ذاتها عوامل لفظية، وإنما سميت معنوية، لتضمّنها معاني أفعال عاملة.[٦٤] فهي تنصب الأسماء الصريحة. وإذا كان الأمر كذلك،

---

(٥٩) عبدالرحمن السيوطي، همع *الهوامع*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، وعبدالسلام محمد هارون (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٥م)، ٢: ٢٢٢.

(٦٠) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٧٨-١٧٩.

(٦١) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ٢: ٩١.

(٦٢) الزجاجي، *أماليه* (الملحق)، ٢٤١.

(٦٣) السيوطي، همع *الهوامع*، ٢: ٢٥٤.

(٦٤) انظر: الصبّان، *حاشيته على الأشموني*، ٢: ١٨٠؛ والخضري، *حاشيته على ابن عقيل*، ١: ٢١٧. ويظهر أن البصريين على ذلك، انظر: المبرّد، *المقتضب*، ٤: ١٦٨، ١٧١، ١٩١، وهامش ٣٠١، ٣٠٧.

فلا معنى للقول: إن المعاني لا تنصب الأسماء الصريحة. في «فإذا هو إيّاها»؛ لأن «إذا» ظرف. ويَرِدُ على هذا نسبة القول إلى هؤلاء الكوفيين مثل ثعلب «إذا الفجائية ظرف»، وقد سبق نسَبة القول «إذا الفجائية حرف» إلى الكوفيين.» قال أبو حيان؛ المنقول عن الكوفيين أن إذا الفجائية حرف، وعلى قولهم هذا، لا يمكن أن يكون ما بعدها إلا مبتدأ أو خبرًا؛ لأنه لا ينتظم كلام من حرف واسم، فكيف يجوز النصب؟ ولا يجوز أن يقدّر «إذا» وهي حرف بتقدير فعل ناصب اسمين.»[٦٥] ويمكن الإجابة على أساس النقل السابق عن ثعلب وابن الخياط - والأخير ممن خلط بين المذهبين البصري والكوفي - أن القول بحرفية إذا الفجائية لبعض الكوفيين، أو لغالبهم، وليس لجميعهم.

وثمة قول آخر في توجيه المفعول به نسبه ابن هشام الأنصاري إلى ابن مالك، وهو في تخريجه يشبه ما ورد في فقرة (أ) حيث حذف المضاف (الحال) وأقيم المضاف إليه (الضمير) مقامه، وأعطي حكمه في الإعراب، بعد فصل الضمير المتّصل. وهنا التقدير «. . . فإذا هو يساويها - أو - يشبهها»، ثم حُذف الفعل «يساوي - أو - يشبه» وأبقي الضمير المفعول به «. . . ها» فانفصل الضمير بعدَ حذف الفعل، فأصبح «إيّاها.»[٦٦]

ج-إعراب «إيّاها» مفعولاً مطلقا: أورد الأعلم الشنتمري هذا الرأي قائلاً: «الضمير المنصوب، وهو «إيّاها» كناية عن اللسعة، لا عن العقرب. . . كأنه قال: «ظننت أن العقربَ أشدُّ لسعةً من الزّنبور، فإذا الزّنبور لسعةَ العقرب» فاختزل الفعل. . . بعد أن أضمر اللسعة متّصلة بالفعل، فكأنه قال: «فإذا الزنبور يلسعهاَ،» فاتصل الضمير بالفعل لوجوده، فلما اختزل الفعل، انفصل الضمير، لعدم الفعل. . . فتدبّره تجده منقادًا صحيحا.»[٦٧] وأورد ابن هشام الأنصاري هذا الرأي بقوله: «إنه مفعول مطلق، والأصل: فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: «ما زيد إلا شربَ الإبلِ» ثم حذف المضاف. نقله الشلوبين في

---

(٦٥) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٨١.

(٦٦) ابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٩٢.

(٦٧) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢٢٢.

حواشي المفصّل عن الأعلم، وقال: هو أشبه ما وجه به النصب.»[٦٨] وإذا تأمّلت نصّ ابن هشام وجدته هو نص ما نسب إلى الأعلم قبله، مع اختصار في نص ابن هشام، لكن الثناء «هو أشبه ما وجه به النصب» لم أجده في إعراب «إيّاها» مفعولاً مطلقا وإنما ورد كما سبق «فتدبره تجده منقادًا صحيحا.» وبالمقابل قال الأعلم في إعراب «إيّاها» مفعولاً به على توجيه أبي بكر بن الأنباري - وإن لم ينسبه إليه - حيث قال الأعلم: «فتفهّمه فإنه متمكّن من جهة المعنى، وجارٍ من الاختصار لعلم المخاطب، على قياس وأصل» وقد سبق إيراد ذلك. ومن ثم فإن عبارة «هو أشبه ما وُجّه به النصب» تعني تفضيل إعراب «إياها» مفعولاً مطلقا، على إعرابها مفعولاً به عند الأعلم، مع أن كلا منهما قد نال حظه من الاستحسان عنده. ولا يبعد أن الشلوبين نقل ذلك عن الأعلم من مصدر آخر، أو أنه تصرف في العبارة.

د- رأي آخر لابن مالك، ومؤداه أن الأصل «فإذا هو هي» هو: مبتدأ، وهي: خبره، ثم أبدلنا ضمير الرفع «هي» بضمير النصب «إيّاها» على سبيل الاستعارة، ويشهد لهذا التوجيه قراءة الحسن «إياك تُعْبَدُ» ببناء الفعل للمفعول، فالأصل الرفع «أنْتَ تُعبَدُ،» ثم غُيِّر إلى «إيّاكَ تُعْبَدُ.» على أن هذا التأويل لا يتأتّى في «فإذا زيدٌ القائمَ» بالنصب، فينبغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع، أو حال على زيادة «ال،» وليس ذلك مما ينقاس.»[٦٩] وقد سبقت الإشارة إلى آخر هذا النص.

٤ - سبق في الرواية رقم (١) رواية الفراء أنه - أي الفراء - سأل سيبويه: ما تقول فيمن قال: هؤلاء أبُونَ، ومررت بأبِيْنَ، كيف تقول مثال ذلك من: وأيْتُ، وأوَيْتُ. فقدّر فأخطأ.

قال الزجاجي: أوى «فَعَل» والاسم منه «أوىً» وجمعه السالم «أوُوْنَ» في الرفع، و «أوِيْنَ» في النصب والخفض، سقطت لام الكلمة للإعلال. أما «وأى» فَعَل: لامه ياء إذ ليس في كلامهم «وعوت،» والجمع السالم منه «وَأوْنَ» رفعا، و «وَأيْنَ» في النصب والجر. هذا متفق عليه بين البصريين والكوفيين، وليس مما يخطىء فيه سيبويه. ولكن

(٦٨) ابن هشام، مغني *اللبيب*، ١: ٩٢.

(٦٩) ابن هشام، مغني *اللبيب*، ١: ٩١.

للكسائي والفرّاء في ذلك وجه آخر غير ما التقيا فيه مع البصريين وهو : تقول من «أوى» : هذا أوُيُك، تعربه من مكانين كقولهم في الأسماء الخمسة، ثم تحركت الواو (العين) وقبلها فتحة فانقلبت ألفا. أما الياء (اللام) فتصحح لأنها ليست زائدة، ولا واقعة بعد ألف زائدة. وعلى هذا تكون «أوُيُك : أأيُك» اتفق الكسائي والفراء على هذا، لكنهما اختلفا في تثنيته، فقال الكسائي : «أوَيَاك» بقيت الواو (عين الكلمة) على أصلها. وعند الفرّاء التثنية كالمفرد «أأيَاك» تقلب الواو (العين) ألفا، والأخير أقيس. فإذا جمعت جمعا سالما قلت على مذهبهما «أأيُوك» وأصله «أوَيُوك» قلبت الواو (العين)ألفا للعلة السابقة.

أما «وَأى» فتقول فيه عندهما «وَأوْك» أصله «وَأيُك» سكنا الياء (لام الكلمة) لانضمام ما قبلها، ثم قلبنا الياء واوًا لمناسبة الضمة قبلها. هذا في حالة الرفع، وفي حالة الخفض نقول : «وَإيْك» بإبقاء الياء بعد الكسرة للتناسب بينهما، وفي حالة النصب «وَأْك» نقلب الياء (لام الكلمة) إلى ألف، لمناسبة الفتحة قبلها. هذا في الإضافة، وبغير إضافة نقول : «وأيُون» ثم نسكن الياء (لام الفعل) ثم تجتمع بعد إسكانها مع واو الجماعة الساكنة، فنسقط الياء (لام الفعل) لذلك، فتصير «وَأون.» وهنا يوافق الفرّاءُ الكسائي، ولا يخالفه كما في «أوىَ»؛ لأن الفراء هنا يخاف اللبس بين الواحد والاثنين. ومذهبهما في هذا التصريف غامض، وقياسه صحيح.[٧٠] وقدْ وَهمَ التنوخي حينما قال : «سيبويه يرى أن الواو في قولك «أبوك» وسائر أخواته، هي حرف الإعراب، وأن ما قبلها من الحركة تابع لها.»[٧١] إن لم يكن إجمالاً مخلاً، حيث سيبويه يقول : معربة بحركات مقدّرة على الحروف، مع ما يتطلب المقام من تغييرات مناسبة.[٧٢] أما الذين قالوا : إنها معربة بالحروف، وهي علامة الإعراب، فهم قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، وهشام ابن معاوية الكوفي.[٧٣]

---

(٧٠) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٧٤-١٧٦ (بتصرّف)؛ وانظر : التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، ١٠٦-١٠٧؛ وابن هشام، *مغني اللبيب*، ١ : ٩٠-٩١؛ والسيوطي، *همع الهوامع*، ١ : ١٢٥؛ الكسائي والفراء : معربة من مكانين الحركات والحروف معًا.

(٧١) التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، ١٠٧.

(٧٢) انظر : الأشموني، شرحه *ألفية ابن مالك*، ١ : ٧٤؛ وأبا حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٧٧؛ والسيوطي، *همع الهوامع*، ١ : ١٢٤.

(٧٣) الأشموني، شرحه *ألفية ابن مالك*، ١ : ٧٤؛ والسيوطي، *همع الهوامع*، ١ : ١٢٣-١٢٤.

أما الرواية المرجوحة «أيّون وأيّين» فيتوجه أنها جمع «أيّ» بالياء المثناة التحتية، وقد ورد جمعها هذا الجمع المصحّح في كتب النحو.[٧٤] ويظهر أن «أيّون وأيّين» بالمثنّاة التحتية، تصحيف لـ «أَبُونَ وأبيْنَ» بالموحّدة التحتية؛ حيث الزجاجي في تخريجه السابق لم يتعرّض لها. أما الفظة «أُوَيب» التي أوردها الخطيب البغدادي بعد أن ذكر بيتا مشهورًا عند النحاة «. . . وَكُنْتَ لَهُمْ كَشَرٍّ بني الأخيْنا» كيف يمثل مثاله من أوَيْب. فهذا يعني، فيما يظهر، أن الصياغة المطلوبة من سيبويه هي التصغير لا جمع التصحيح، فـ «أوَيب» تصغير «أوْب،» وأب تصغيره «أبيّ.»[٧٥] أصهله «أبَيْوٌ» ثم قلبت الواو ياء وأدغمت بالياء. هذا عند البصريين الذين يرون أن «أبًا» أصلها «أبَوٌ» على وزن (فَعَلٌ)، وعند الفرّاء أصلها «أبْوٌ» على وزن (فَعْلٌ).[٧٦] وعلى هذا يكون تصغيره عند الفراء «أُبَيْوٌ» أيضا، بعد فتح الباء، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها، إذ من المعلوم أن الثلاثي الذي على وزن (فَعْل) كعَمْرو، أو على وزن (فَعَل) كجَمَل، يصغر على فُعَيْل، وأن الثلاثي المحذوف آخره مثل (أب: أبو) يرد عند التصغير ما حذف منه، ثم يصاغ على فُعَيْل.[٧٧]

على أن البيت السابق (. . . وَكُنْتَ لَهُمْ كَشَرٍّ بَني الأخينا) من شواهد النحاة الشائعة، وبعضهم يورد بيتا آخر مكانه، وهو:

فَلَمّا تَبَيَّنَّ أصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بالأبيْنَا

والفرق لفظي لا نحوي؛ حيث «أب وأخ» وأمثالها، إذا جمعتها جمع تصحيح، تزيد عليها علامة هذا الجمع (الواو والنون) في حالة الرفع، و (الياء والنون) في حالتي النصب والجر، من غير رد المحذوف، كما هو الحال في التصغير.[٧٨]

---

(٧٤) على سبيل المثال، انظر: المبرّد، *المقتضب*، ٢: ٣٠٢-٣٠٣؛ والأشموني، *شرحه ألفية ابن مالك*، ١: ١٦٦.

(٧٥) المبرّد، *المقتضب*، ١: ٢٢٧.

(٧٦) السيوطي، *همع الهوامع*، ١: ١٣١.

(٧٧) المبرّد، *المقتضب*، ٢: ٢٣٧.

(٧٨) المبرّد، *المقتضب*، ٢: ١٧٤؛ والبيت الأول: لعقيل بن علّفة، والثاني: لزياد بن واصل.

قال البصريون: «إنما قصد الكسائي والفراء بالسؤال عنها حين علموا أنه غير جائز عنده [أي عند سيبويه] ليخالفوه، ويرجعوا إلى السماع؛ فينقطع المجلس عن النظر والقياس؛ لأن خبره قد كان عندهم.»(٧٩)

رابعًا: نهاية سيبويه

ورد في آخر رواية الأخفش السالفة قوله: «أقام سيبويه مدُيدة في الأهواز ثم مات من ذرب أصابه، وما قتله إلا الغمّ لما جرى عليه.»(٨٠) كذلك ورد في آخر رواية المبرِّد السابقة: «وسقط في يده [أي سيبويه] وسأل الإذن في الرجوع، فلم يلبث أن جاء النعي بموته، فسيء الكسائي بذلك، وسأل الرشيد أن يَديَهُ، فَوَدَاهُ، وقال أخشى يا أمير المؤمنين أن أكون قد شاركت في دمه.»(٨١) وهذه الفقرة من رواية المبرِّد، فيما يظهر. أخذها منه النحاس في آخر روايته التي رواها عن ثعلب والمبرد.(٨٢) ويبدو أن نهاية سيبويه على هذا النحو، قد لقيتْ رواجا لدى المتأخّرين بعامة، من هؤلاء الأعلم الشنتمري حيث يقول: «وانصرف [أي سيبويه] إلى الأهواز، ولم يعرِّجْ على البصرة، وأقام هنالك مدة، إلى أن مات كمدا، ويروى أنه ذربَتْ معدته فمات، فيَرَوْنَ أنه مات كمدا، ويروى أن الكسائي لما بلغه موته، قال للرشيد: دهْ يا أمير المؤمنين؛ فإني أخاف أن أكون شاركت في دمه.»(٨٣) وحازم القرطاجني حيث يقول:

وَغَاظَ عَمْرًا عليٌّ في حكومته ... يَالَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ في أمْره حَكَمَا
كَغَيْظ عَمْرو عَليّا في حُكُومَتِهِ ... يَا لَيْتَهُ لَمْ يَكُنْ فِي أمْرِهِ حَكَمَا
فَظَلَّ بَالْكَرْب مَكْظُومًا وَقَدْ كَرِبَتْ ... بالنَّفْس أنْفاسُهُ أَنْ تَبْلغَ الْكَظَمَا
فَضَتْ عَلَيْه بغَيْرِ الْحَقِّ طائفة ... حتَّى قَضَى هَدَرًا ما بينهم هدمَا

(٧٩) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٨٠.
(٨٠) الزُّبيدي، *طبقات النحويين*، ٧٠.
(٨١) أبو حيّان، *تذكرة النحاة*، ١٢٢.
(٨٢) االزُّبيدي، *طبقات النحويين*، ٦٨.
(٨٣) المقري، *نفح الطيب*، ٥: ٢٢٥-٢٢٦.

مِنْ كُلِّ أَجْوَرَ حُكْما مِنْ سدومَ قضى عَمْرُو بْنُ عثمانَ ممَّا قد قضى سَدَمًا[٨٤]

عَلى أن هناك رواياتَ أخرى ليس فيها شيء من ذلك، مثل رواية الفراء، فقد جاء في آخرها أن سيبويه «خرج [أي من بغداد] وصيّر وجهه إلى فارس، فأقام هناك حتى مات، ولم يعد إلى البصرة.[٨٥] وعن ثعلب: «قدم سيبويه أيام الرشيد إلى العراق، وهو ابن اثنتين وثلاثين سنة، وتُوفّي وله نيف وأربعون سنة بفارس.»[٨٦] وقال التنوخي: «وتُوفّي سيبويه... سنة ثمانين ومائة، وعمره على ما أوجبه التأمّل والتقريب خمسون سنة.»[٨٧] وبعضهم يرى أنه عاد إلى البصرة بعد المناظرة، ثم ذهب إلى فارس.[٨٨] وبعضهم يرى أنه مات بالبصرة.[٨٩] وفي تحديد سنة وفاته خلافات كثيرة. ولو قارنت بين سنّ سيبويه على ما ذكره ثعلب وقت المناظرة، وهو اثنتان وثلاثون سنة، وبين سنّه حين وفاته، وهو نيف وأربعون عاما عند ثعلب، أو خمسون عاما عند التنوخي، لوجدت أن سيبويه قد تُوفّي بعد المناظرة بأكثر من عشر سنوات، ولك أن تُعضِّد ذلك بإغفال الفرّاء موت سيبويه المربوط بالقضية، وبرواية موته بالبصرة، على ضعف هذه الرواية الأخيرة.

خامسا: أهم ما ورد في المقالة

– فإذا «هو هي – أو إيّاها» الكسائي سأل سيبويه عن ذلك في (٣) روايات، وفي رواية واحدة السائل لسيبويه: الكسائي، والفرّاء والأحمر وغيرهم، وهذه ربما لا تناقض الأولى؛ حيث ورد أن كل واحد من الثلاثة سأل سيبويه، وخُصّ الكسائي بـ«فإذا هو هي

(٨٤) القرطاجنّي، *ديوانه*، ١٣٢–١٣٣؛ وابن الخوجة، *قصائد ومقطّعات*، ٢٣٢–٢٣٣؛ وابن هشام، *مغني اللبيب*، ١: ٨٩–٩٠. ويعني بعمرو الأول: سيبويه، وبعمرو الثاني: عمرو بن العاص. ويعني بعلي الأول: الكسائي، وبعلي الثاني: عليا بن أبي طالب.

(٨٥) الزجاجي، *أماليه*، ٢٤١؛ والزُّبيدي، *طبقات النحويين*، ٧١، والنصّ له؛ وأبو حيان، *تذكرة النحاة*، ١٧٨.

(٨٦) ابن النديم، *الفهرست*، ٧٦.

(٨٧) التنوخي، *تاريخ العلماء النحويين*، ١١٠.

(٨٨) ابن النديم، *الفهرست*، ٧٧.

(٨٩) الخطيب البغدادي، *تاريخ بغداد*، ١٢: ١٩٩.

– أو – إيّاها . » وفي رواية واحدة، أيضًا، أن السائل لسيبويه بهذا هو الفراء بإذن الكسائي، ثم أيده بتخطئة سيبويه . وفي رواية واحدة، أيضًا، أن السائل لسيبويه بهذا هو الكسائي والأخفش الأوسط، وهذا بعيد؛ لأن الأخفش من رواة القضية بصيغة لا توحي بذلك، واتصاله بالكسائي حدث بعد المناظرة، من هذا يترجّح أن السائل هو الكسائي .

– المناظرة جرت في حضرة البرامكة، لا في حضرة هارون الرشيد، وذلك في (٣) روايات، من بينها رواية الفرّاء، وهو من شهودها المشتركين فيها . وفي رواية الأخفش الأوسط – ولم يحضرها – ورواية المبرِّد – وهو متأخّر الزمن عنها – جرت بحضرة هارون الرشيد ومعه البرامكة . والروايات الأولى أرجح .

– أربع روايات تقول : إن سيبويه قال : لا يجوز إلا «فإذا هو هي، » والكسائي أجاز أيضًا «فإذا هو إيّاها . » وانفردت رواية المبرِّد أن سيبويه قال : «فإذا هو إيّاها، » ورواية المبرِّد مرجوحة لمصادمتها الكثرة، ولتأخّر المبرِّد .

– أربع روايات جعلت أساس المناظرة «فإذا هو هي – أو – فإذا هو إيّاها، » والتنظير لها بـ «خرجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ أو قائمًا – أو – القائم . » وواحدة عكست ذلك، والكثرة أرجح .

– ورد في بعض الروايات أن الأحمر سأل سيبويه مائة مسألة، وخطّأه فيها، وفي بعضها أنه سأله ثلاث مسائل، وفي بعضها أنه سأله مرّتين . ولعل القول : إنه سأله مائة مسألة، فيه مبالغة، واختيار الوسط سأله (٣) مسائل هو المناسب .

– أكثر الروايات على أن سؤال الفرّاء لسيبويه : كيف تصوغ من «وَأى، و : أوَى» على وزن «أبُونَ وأبِيْنَ» بالموحّدة التحتية، وشذّت رواية تقول «أيُّونَ أيِّيْنَ» بالمثنّاة التحتية، والأقرب أن ذلك مَن باب التصحيف، كذلك انفردت رواية الخطيب البغدادي : أن الوزن المطلوب على مثال «أوَيْب، » وهي مرجوحة بانفرادها .

– التنظير السابق بـ «خرجْتُ فإذا زيدٌ القائم» ورد بالتعريف في رواية الفرّاء، كما ورد فيها أن الكسائي سأل سيبويه مسائل من هذا النحو، لم يذكرها، على حين ورد التنظير المشار إليه في رواية الأخفش «قائمٌ، قائمًا» بالتنكير . ولم تذكر أربع روايات أخرى هذا التنظير، ربما اكتفاء بالمثال الأساس «فإذا هو هي – أو – إيّاها . » ولما كان الفرّاء حاضرًا

للمناظرة من ناحية، والتعريف «القائم» هو المناسب للضمير المعرفة «هي، إيّاها» من ناحية أخرى، يترجّح بذلك على رواية الأخفش.

– في رواية الفرّاء، والرواية رقم (٢)، ورقم (٥) وردت أسماء الرواة المحكَّمين: أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجرّاح، وأبو ثروان. إلا أن رقم (٥) ذكرت «أبا دثار» مكان «أبي زياد،» وهي مرجوحة؛ لأن رواية الفرّاء وهو من شهود القضية، تعضّدها الرواية رقم (٢) ذكرتا «أبا زياد» بالإضافة لاحتمال التصحيف «دثار: زياد.» على أن (٣) روايات لم تفصّل الحكّام. وجاء في الرواية رقم (٦) الحكم عربيّ خالص، ولم يطاوعه لسانه بما قال به الكسائي. وجاء في رواية المبرِّد أن الحكّام من القشيريين من بني شيبان. وهذا يعني أن الحكّام، في كل الأحوال، ليسوا من أعراب «الحُطَمَة»؛ بل من الوافدين من عُكْل وعُقيل وغيرهم، كما أن التحامل بكل صنوفه، في القضية، من الضعف بمكان؛ لأن «فإذا هو إيّاها» واردة عن العرب بشهادة الكسائي، وتلميذه أبي زيد البصري بنقل الزجاجي والأنباري وأبي اليمن الكندي وغيرهم ذلك عنه. واستعملها الحريري البصري، وفوق كل ذلك شهادة هؤلاء الرّواة، وإذا كانت قد شذّت عن القياس فذلك شيء آخر.

– التغييرات الطفيفة في المسألة مثل «أحسب» مكان «أظنّ» و «النحلة» مكان «العقرب» وزيادة كلمة «بعينها» تغييرات من تصرف الرواة في المسألة، فيما يبدو، وهي مع قلّتها لا تمسّ جوهر القضية.

وفي مجال الإعراب

– إذا الفجائية: تأتي بعدها المعرفة، لكن قد تأتي بعدها النكرة.

– فإذا هو إيّاها: من الثابت ورودها عن العرب. وعلى الرغم من ذلك، فإنها مرجوحة لشذوذها، وقد جهد النحاة بالتماس أنواع من التخريجات الإعرابية لها، وكلّ وجه لا يخلو من التكلّف.

– الحال عند يونس بن حبيب ومن تابعه من البغداديين قد تأتي معرفة مطلقا، وبشرط عند جمهور الكوفيين، ثم إن «إيّاها» قد تكون منصوبة على شبه الحال.

– القول إن المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة مدخول، إذ إن «إذ الفجائية» ليست

من العوامل المعنوية المقابلة للفظية حتى يطبّق عليها ذلك، وإنما هي عامل معنوي؛ لتضمّنها معنى الفعل، فتعد من العوامل اللفظية.

- بين الزجاجي أن الفرّاء حينما طلب من سيبويه أن يصوغ من «وَأى - و - أوَى» على مثال «أبُونَ وأبِيْنَ» قصد أن يخطئه في الوجه الذي علم الفرّاء مسبقًا أن سيبويه لا يجيزه، على حين يجيزه الكوفيون، مع أن البصريين والكوفيين يلتقون في وجه آخر.

وفي مجال نهاية سيبويه

ظهر الشك في القول إن سيبويه مات بعد المناظرة، وبسببها مغمومًا؛ حيث تضاربت الآراء في زمن وفاته، ومكانها، وإن كان القول الأول أكثر.

xxxx

مما سبق يتضح أن هذه المناظرة قد لحقها الكثير من التشويه، كما يتبين أن الكسائي والفرّاء قد استغلا كونهما بادئين بالسؤال، في اختيار أسئلة محرجة للخصم، فالكسائي - وهو واسع الرواية عن العرب، وقد اعترف له يونس بن حبيب - قد لجأ إلى السماع، والتوسّع فيه، وهذا المنطلق في حقيقة الأمر هو أساس الخلاف بين الكوفيين والبصريين، حيث يتوسّع الأولون في الرواية، حتى ضجّ البصريون من ذلك واتّهموهم بأنواع التهم، مثل: لو رأوا طائرًا يطير، لبنوا عليه قاعدة، ومثل يأخذون من رواة غير موثوقين، إلى غير ذلك. أما البصريون فقاعدتهم معروفة «نبني على الأكثر، ونسمّي ما خالفها لغيات» على تفاوت فيما بينهم. ولا شك أن موقف البصريين أكثر ملاءمة للتقعيد؛ حيث يُعطي قلّة في القواعد وإحكامًا لها، وهذا مناسب للمتعلمين، ولذلك انتصر مذهبهم، مع ازدياد الحاجة لتعلّم النحو. ولكن موقف الكوفيين أصدق في مطابقة الواقع، مع عدم مناسبته للتقعيد، ولهذين المنطلقين أسباب كثيرة، منها مكان المدينتين (البصرة: الميناء البحري، وتركيبة سكانه المختلطة أكثر؛ والكوفة الصحراوية القريبة من البادية، وتركيبة سكانها، ذات الغالبية العربية.) وكذلك فعل الفرّاء في اختياره حينما سأل سيبويه، فقد اختار سؤالا يعرف أن سيبويه يوافقه في وجه، ويخالفه في وجه آخر، وهو يريد ما يخالفه

فيه حتى يخطّئه، وإن كان الخلاف بين سيبويه والفرّاء في القياس، لا في السماع.

ولا يعاب الكسائيّ والفرّاء في استغلالهما هذا الموقف، فالمناظرات النحوية تعجّ بمثل هذه المواقف. بل يلجأ بعض المناظرين إلى ما يُشْبه الإلغاز والخِدَع، ولا داعي لإيراد أمثلة، فهي مبسوطة وقريبة التناول في كتب المجالس العلمية، وتاريخ النحو العربي.

The Debate Called *al-Zanburiyyah* in Arabic

Mohammed Al-Batil

Associate Professor, Arabic Department, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. In the second century, Seebawaie and al-Kesaie, two of the most famous Arab linguists, debated the way Arabs say the phrase "I thought that the sting of the hornet (called *al-zanburiyyah* in Arabic) was stronger than the scorpion's sting but it appeared their stings were similar." Seebawaie says that Arabs pronounce the phrase in one form, but al-Kesaie says that they use another form in which they use a different pronoun. This research supports al-Kesaie's opinion.